INF

INFCIRC/444
31 May 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشـرة اعـلاميـة

رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤
وردت من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا
الديمقراطية الشعبية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بناء على طلب البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يعمم على جميع الدول الأعضاء في الوكالة النص المرفق لمقابلة أجراها متحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

الملحق

ردود متحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أسئلة طرحتها عليه وكالة الأنباء المركزية الكورية في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤

لقد بدأ، كما تعلمون، إحلال قضبان الوقود في محطتنا التجريبية للطاقة النووية التي تبلغ قوتها ٥ ميغاواطات وفقا لخطة تشغيلها.

وهذا الإحلال للوقود جزء من عمليات تطبيع أنشطتنا النووية السلمية.

وكما أوضحنا مرة تلو الأخرى، فإننا لا نستطيع أن نجمد تشغيل نظام المفاعلات ذات التهدئة الغرافيتية الى أجل غير مسمى، مما تترتب عليه خسائر اقتصادية، نظرا لأن احتمال تنفيذ الاتفاق المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحويل نظام المفاعلات ذات التهدئة الغرافيتية الى نظام للمفاعلات التي تعمل بالمياه الخفيفة أصبح احتمالا ضئيلا نتيجة لإجهاض الجولة الثالثة من المحادثات.

وعلاوة على ذلك فإن إحلال قضبان الوقود في محطة الطاقة النووية التجريبية التي تبلغ قوتها ٥ ميغاواطات لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك نظرا لاعتبارات سلامتها التقنية.

وهذا هو السبب الذي جعلنا نرسل رسالة بالتلكس الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩ نيسان/أبريل نبلغها فيها بخطتنا للإحلال مسبقا ونطلب منها أن تراقبها وأن تتخذ فورا التدابير اللازمة لإحلال قضبان الوقود.

وأرسلنا بعد ذلك رسائل بالتلكس الى الوكالة في ٤ مناسبات، طلبنا منها فيها مرارا أن تتخذ التدابير ذات الصلة، بما فيها إزالة الأختام من أجل تشغيل المراقبين بسلاسة. ووافقنا على جميع طلبات الوكالة فيما يتعلق بمراقبتها لتلك العملية باستثناء اختيار وحفظ قضبان الوقود، باعتبار أن تلك مسألة لا يسمح بها وضعنا الفريد، وأصدرنا في الوقت المناسب تأشيرات دخول لمفتشي الوكالة.

وعلاوة على ذلك سمحنا، كاستثناء، بأنشطة تفتيش على استمرار الضمانات التي طلبتها أمانة الوكالة، بل وسمحنا حتى بـ "عملية تفتيش إضافية" وصفتها الوكالة بأنها "عملية تفتيش لم تكتمل" خلال أعمال التفتيش التي قامت بها في آذار/مارس، واضعين في الاعتبار سحب الولايات المتحدة لشرطها المسبق الذي يقضي بـ "تبادل مبعوثين خاصين بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية" والذي كانت تصر عليه.

ملحوظة: أعدت الترجمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

غير أن أمانة الوكالة تجنبت باستمرار إرسال فريق من المفتشين بحجج غير معقولة ولم تتخذ التدابير اللازمة لإحلال قضبان الوقود. وفي ظل هذه الظروف لم يكن أمامنا سوى أن نزيل الأختام وأن نبدأ إخراج قضبان الوقود لدواعي السلامة. وفي هذا الصدد أخطرنا الوكالة بأن عملية إحلال قضبان الوقود بأكملها ستوضع تحت مراقبة صارمة بواسطة آلات التصوير التابعة للوكالة.

وكان الدافع وراء ذلك كله هو إخلاصنا الفائق في إثبات عدم تحويل قضبان الوقود التي تم إحلالها الى أغراض غير سلمية. وإظهار استقامة أنشطتنا النووية.

وغني عن البيان أن أنشطة التفتيش التي تندرج ضمن فئات التفتيشات الروتينية والخاصة. مثل اختيار وحفظ بعض قضبان الوقود. لا يمكن أبدا السماح بها في ضوء وضعنا الفريد الذي نشأ في أعقاب وقف مؤقت لتنفيذ انسحابنا المعلن من معاهدة عدم الانتشار.

فاختيار وحفظ بعض قضبان الوقود في هذه المرحلة معناه أخذ عينات وهذا موقف جائر يتجاهل وضعنا الفريد الحالي. الذي يستبعد عمليات التفتيش الخاصة. ومطلب متحيز وغير معقول يلقي "ظلالا من الشك" مصورة عمياء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولقد سبق لنا أن أخطرنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بوضوح. أننا سوف نحتوي كل الوقود المستهلك في ظل مراقبة صارمة من جانبها وسوف نسمح لها تماما بأن تفيسه عندما تتم تسوية القضية النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

ومن الصعب تماما فهم السبب الذي يجعل أمانة الوكالة تصر على اختيار وحفظ قدر من الوقود الآن. مع أن باستطاعتها أن تحصل على أدق النتائج إذا قاست كل الوقود في ذلك الحين.

وهذا يجعلنا نشك في أن أمانة الوكالة لا يهمها قياس قضبان الوقود وإنما هي تسعى الى غرض سياسي هو تقويض وضعنا الفريد تدريجيا تحت ستار القياس.

وقد ذكرت أمانة الوكالة في التقرير الذي قدمته في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن أعمال التفتيش التي قامت بها في آذار/مارس أنه "لا غنى" عن إنهاء "أنشطة التفتيش التي لم تكتمل" في مختبر الكيمياء الإشعاعية. ومن ثم فقد سمحنا بتلك الأنشطة وتقول الأمانة الآن إنه "لا غنى" عن اختيار وحفظ قضبان الوقود. وهذا يثبت عدم وجود مصداقية في موقف أمانة الوكالة.

وهذا يجعلنا نستنتج أن طلب الأمانة اختيار وحفظ قضبان الوقود في هذه المرحلة يستهدف للفيق تقلب" آخر. وهو أحد الأسباب الجذرية لانسحابنا من معاهدة عدم الانتشار. كما يهدف الى تبرير تحيزها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونظرا لوضعنا الفريد فإننا ملزمون فحسب بتوفير استمرارية الضمانات عن طريق التحقق من عدم تحويل المواد النووية الى أغراض أخرى. وليس التحقق من اكتمال وسلامة المخزون الأصلي.

ومع أننا قررنا أن نحتوي قضبان الوقود بشكل صارم وأن نضعها تحت مراقبة الوكالة. تنشر الآن بعض دوائر الولايات المتحدة شائعات مفادها أننا نقوم بتغيير قضبان الوقود من أجل استخراج كمية من بلوتونيوم تكفي لصنع أربع أو خمس قنابل نووية. وهذا يتعارض تماما مع الحقيقة ولا يمكن تفسيره " بأنه محاولة شريرة ترمي الى تكثيف الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحجة إحلال وقود.

والواقع أن عملية إحلال الوقود تجري تحت مراقبة آلات التصوير التي أقامتها الوكالة. ومن ثم يوجد أي أساس للقلق بشأن تحويل قضبان الوقود التي يجري إحلالها الى أغراض أخرى.

وتزعم بعض الدوائر الآن أننا إذا أوقفنا عملية الإحلال تلك لربما أمكن حل مشكلة المراقبة. غير . هذا تكهن غير واقعي لا يأخذ في الاعتبار خصائص السلامة التقنية لمحطتنا التجريبية للطاقة الذرية. لك أنه إذا توقفت عملية إحلال الوقود وهي مازالت في منتصفها فإنها قد تسبب خطرا جديدا نظرا شروط السلامة.

ولكننا نعتقد أنه نظرا لأن عملية إحلال الوقود بدأت فحسب. فإنه مازالت هناك إمكانيات لحل شكلة.

وقد اقترحنا على الوكالة إجراء مفاوضات للتوصل الى اتفاق بشأن الأمور العملية المتصلة بوجودها ناء عملية إحلال قضبان الوقود. الى جانب المسائل المعقدة المتعلقة معها.

ويتوقف حل المسألة على موقف الوكالة.

فإذا أصرت الوكالة على مطلبها غير المعقول. وتجاهلت شروطنا التي لا بد منها بشأن إحلال ضبان الوقود. فإن المسألة ستزداد تعقيدا.

وسوف نبذل. كدأبنا دائما. كل جهد ممكن لإيجاد حل عادل وجوهري للقضية النووية.